لتمويل مشاريعها خلال السنوات الخمس المقبلة بعد موافقة مجلس الوزراء

«مؤسسة البترول» تقترض 16 مليار دينار وفق 4 خيارات

- المؤسسة قطعت شوطاً كبيراً في الحصول على تصنيف ائتماني من قبل وكالات التصنيف
- التمويل الخارجي يحسن من الجدوى الاقتصادية لمشاريع القطاع النفطي
- آلية «البترول» في تمويل المشاريع ستكون 30٪ تمويلاً ذاتياً و70٪ تمويلاً خارجياً

أحمد مغربي

كشفت مؤسسة البترول الكويتية أن مجلس الوزراء وافق على قيام المؤسسة بالاقتراض من المؤسسات المالية المختلفة لتمويل برامجها الاستثمارية خلال السنوات الخمس المقبلة.

وقال مصدر نفطي مسؤول لـ «الأنباء» إن حجم الأموال التي تحتاجها «البترول» خلال السنوات الخمس المقبلة تقدر بنحو 16 مليار دينار وفقا لـ 4 خيارات هي الاقتراض بالدينار الكويتي (بنوك محلية) اقتراض بالدولار الأميركي من بنوك تجارية واقتراض بالدولار الأميركي من خلال طرح سندات أو اقتراض من قبل وكالات ائتمان الصادرات.

وذكر المصدر ان طرح سندات من قبل مؤسسة البترول الكويتية يتطلب تصنيفا ائتمانيا من قبل وكالات التصنيف العالمية، وتقوم «البترول» بتنفيذ هذا الشرط حاليا، حيث قطعت شوطا كبيرا في الحصول على التصنيف الائتماني والذي يتوقع ان يكون قريبا من تصنيف الكويت السيادي الحالي عند (AA).

وأضافت المؤسسة في بيان صحافي أمس أنها وضعت عبر الاستعانة بمستشار مالي متخصص خطة حول الخيارات التمويلية المثلى لبرنامجها الاستثماري والتي بنيت على أساس تحديد الهيكل التمويلي الأمثل للمؤسسة وضمان سلامة التدفقات النقدية المتوقعة والمحافظة على قوة الوضع المالي لها وقدرتها على سداد أصل الدين والفوائد المتعلقة به.

وأوضحت ان من خيارات أدوات التمويل المقترحة والتي تعتزم المؤسسة القيام بها إصدار السندات والاقتراض عن طريق وكالات ائتمان الصادرات والقروض البنكية التجارية.

وأفادت بأنها ستنسق مع وزارة المالية والهيئة العامة للاستثمار وكذلك بنك الكويت المركزي والقطاع المصرفي المحلي أثناء تمويل احتياجاتها ومشاريعها الرأسمالية عن طريق الاقتراض الذي سيتم بشكل تدريجي خلال السنوات المقبلة.

ولفتت الى انه ستتم مراجعة معطيات الخطة بشكل دوري للتعامل مع المتغيرات التي قد تطرأ وتقلبات الأسواق وتقدم سير العمل في تنفيذ المشاريع وبما يضمن المحافظة على متانة الوضع المالي للمؤسسة.

وقال المصدر ان «البترول» تنوي تمويل المشاريع النفطية ذات الجدوى الاقتصادية مثل مشاريع الانتاج التابعة لشركة نفط الكويت ومشاريع التكرير والبتروكيماويات.

وذكر أن آلية «البترول» في التمويل ستكون 30٪ تمويلا ذاتيا و70٪ تمويلا خارجيا. وأشار الى الدارسة المعدة من قبل المؤسسة، بالتعاون مع مستشار مالي متخصص، توضح ان الهيكل التمويلي الأمثل للمؤسسة يلبي احتياجاتها التمويلية من دون اللجوء إلى تسييل محافظها المالية بالكامل، من حيث تأثيره في بيان التدفقات النقدية للمؤسسة، وكذلك قدرة المؤسسة على خدمة الدين ومدى جاذبية هيكلها التمويلي للبنوك الممولة، لتمثل نسبة التمويل الذاتي إلى الاقتراض 70٪ إلى 80٪. وذكر المصدر ان التمويل الخارجي لمشاريع «البترول» تتلخص أهميتها في التالي:

1 ـ تحسين الجدوى الاقتصادية للمشاريع من حيث تعظيم العائد الداخلي للمشاريع وتخفيف العبء التمويلي الذاتي للمشاريع الأخرى المعتمدة في الخطة الخمسية الرأسمالية.

2 ـ اقتناص الفرص المتاحة في الأسواق المصرفية العالمية من انخفاض في تكلفة الاقتراض ووفرة في السيولة النقدية.

3 ـ الملاءة المالية لمؤسسة البترول الكويتية وشركاتها والتي تعزز القدرة على الاقتراض الخارجي بأقل تكلفة.

4 ـ تكلفة الاقتراض على مؤسسة البترول الكويتية أقل من العائد المحقق من استثمار الأموال الفائضة لدى المؤسسة.

تقديم إقرار من محامٍ كويتي يتضمن سلامة كل مستندات الملكية للعقار الخارجي

الروضان يعدل قرار تنظيم المعارض العقارية

خالد الروضان

الإقرار المقدم للعقار المحلي يتضمن مطابقة البناء القائم للمخططات الصادرة من بلدية الكويت

أصدر وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الخدمات خالد الروضان قرارا بتعديل القرار الوزاري رقم (639) لسنة 2017 الخاص بتنظيم المعارض العقارية.

وقالت وزارة التجارة والصناعة في بيان صحافي، إن القرار الذي حمل الرقم 2019/224 جاء بالتنسيق والتعاون مع جمعية المحامين الكويتية، مشيدة بجهود الجمعية وإسهاماتها في هذا الشأن. وأضافت أن القرار نص في مادته الأولى على: «يضاف إلى أحكام المادة الخامسة من القرار الوزاري رقم (639) لسنة 2017 تحت رقم (8) الفقرة الآتي نصها: تقديم إقرار من محام كويتي ومعتمد من جمعية المحامين الكويتية». وأوضحت أن الإقرار يتضمن بالنسبة للعقار الخارجي: «سلامة كل مستندات الملكية الخاصة بالعقار المعروض وصحة التصديقات الواردة عليها من الجهات الرسمية بالدولة الكائن بها العقار، وكذلك خلو العقار المعروض من أي مخالفات أو مطالبات مالية أو مستحقات حكومية أو أي قيود أو حقوق عينية تحول دون تسجيل الملكية، بالإضافة إلى صلاحية الأرض الفضاء المعروضة للبناء عليها وإمكانية استخراج التراخيص اللازمة لذلك من الجهات الرسمية بدولة المقر. وقالت «التجارة» في بيانها، بالنسبة للعقار الداخلي، فإن الإقرار المقدم من المحامي يجب أن يتضمن: «مطابقة البناء القائم للمخططات الصادرة من بلدية الكويت، وعدم وجود مخالفات على العقار تحول دون تسجيله بالإضافة إلى خلو العقار من الحقوق العينية (أصلية وتبعية) كالرهن والامتياز وأي مستحقات أو مديونيات رسمية أو خاصة، وكذلك خلو العقار من ثمة قيود أو إجراءات قانونية كالحجز والمنع من التصرف».

دول الخليج مستعدة لرفع إنتاج النفط إذا توافر الطلب

رويترز: قالت مصادر في أوبيك وبقطاع النفط إن بمقدور منتجي الخام الخليجيين في أوبيك زيادة الإنتاج لتعويض أي نقص في إمدادات الخام بعد القرار الأميركي بإنهاء إعفاءات لمشتري النفط الإيراني، لكنهم سيراقبون الوضع في البداية لمعرفة ما إذا كان هناك طلب حقيقي. واضافت المصادر ان منتجي النفط الخليجيين ملتزمون باستقرار السوق وإن لديهم القدرة على زيادة الإنتاج، لكن أي قرار بتعزيز الإمدادات يجب أن يدرس في ضوء الطلب. وقال أحد المصادر «السؤال هو بأي سرعة وبأي قدر سترفع أوبيك الإنتاج؟ يتطلب ذلك أولا مشاورات مع الدول الأخرى»، مشيرا إلى ان «الأمر بحاجة للنقاش والدراسة وهناك اتفاق لأوبيك يتعين احترامه وقطعا لن نزيد الإنتاج على الفور».

وأفاد مصدر آخر في أوبيك بأن أي قرار بزيادة الإنتاج يجب أن يتوقف على الطلب.

واوضح «يجب أن يكون هناك أثر فعلي على السوق وطلب حقيقي من العملاء»، مضيفا أن أي زيادة فعلية في البراميل التي ينتجها الخليج من أجل تعويض انخفاض الإمدادات من إيران، لن تجري على الأرجح قبل يونيو. ورأى مصدران أنه ليس من المتوقع أن تزيد السعودية صادراتها النفطية في مايو بمعدل كبير مقارنة بشهر أبريل. وقال مسؤولون سعوديون إن صادرات المملكة في أبريل ستقل عن 7 ملايين برميل يوميا في حين سيبلغ الإنتاج 9,8 ملايين برميل يوميا.

إلى ذلك، واصلت أسعار النفط قفزاتها لأكثر من 2٪ خلال تعاملات أمس لتصل إلى أعلى مستوياتها في نحو 6 أشهر، وسط تنامي المخاوف من تقلص الإمدادات العالمية.

وارتفعت العقود الآجلة لخام القياس العالمي برنت 2,07 دولار، أو 2,88٪، لتبلغ 74,34 دولارا للبرميل، وهو أعلى مستوى له منذ أول نوفمبر. وزادت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 1,70 دولار، أو 2,66٪، لتبلغ عند التسوية 65,87 دولارا للبرميل.

إيران: أميركا لن تحقق حلمها

نقلت وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية عن وزير النفط الإيراني بيجن زنغنه قوله خلال جلسة برلمانية ان الولايات المتحدة ترتكب خطأ سيئا بتسييس النفط واستخدامه كسلاح.

وأضاف زنغنه أن الولايات المتحدة لن تحقق حلمها بخفض صادرات النفط الإيراني إلى الصفر. وقال في البرلمان وفقا للوكالة الرسمية «سنعمل بكل ما أوتينا من قوة من أجل كسر العقوبات الأميركية».

واوضح «لا يمكن التيقن من إنتاج نفط يكفي لتلبية الطلب.. لأن بعض دول المنطقة تعلن عن طاقات إنتاج أعلى من مستوياتها الحقيقية».

553 مليون دولار القيمة الإجمالية للصفقة

«ألافكو» توقع عقد إيجار 5 طائرات مع طيران السلام العُماني

أعلنت شركة ألافكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات عن توقيع عقد إيجار 5 طائرات جديدة من طراز إيرباص A320Neo مع شركة طيران السلام العماني عن طريق الفوز بمزايدة طرحتها الأخيرة.

وقالت «ألافكو» ان تسليم الطائرات سيتم ابتداء من شهر مايو 2019 حتى نهاية العام الحالي.

قيمة الصفقة

وأوضحت الشركة أن القيمة الإجمالية للصفقة بمبلغ 553 مليون دولار بما يعادل 168,2 مليون دينار حسب الأسعار المعلنة (لا تعكس الأسعار المعلنة قيمة شراء الطائرات حيث تخضع لمفاوضات سرية بين البائع والمشتري).

وأضافت أن القاعدة التأجيرية حسب الأسعار السائدة لهذا النوع من الطائرات في الوقت الحالي تكونت باحتساب 0,29 ـ 0,37٪ من قيمة الطائرة المعلنة كإيجار شهري.

الأثر المالي

وبينت «ألافكو» أن الأثر المالي من الصفقة سينعكس على البيانات المالية للشركة ابتداء من الربع الثالث للسنة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2019 ويستمر لفترة 12 سنة من لحظة تسليم كل طائرة.

وتابعت «يتعذر الإفصاح عن الأثر المالي للصفقة لتأثيره على تنافسية الشركة في سوق شراء وتأجير الطائرات».

مشروعات جديدة تحرك السوق الراكد في الكويت

القطاع العام يحكم قبضته على سوق الإنشاءات في 2019

محمود عيسى

ذكرت مجلة ميد أن مشاريع القطاع العام هي التي تقود النمو في الكويت، ويمكن ملاحظة أكثرها إحرازا للتقدم في مشاريع الإسكان التي تقوم بها الدولة.

ويقول مقاول دولي في الكويت «هناك عمل مستمر، ويبدو أن ثمة الآن حملة من الحكومة لتطوير مشاريع جديدة، وكذلك دعم قطاع البناء»، مضيفا ان الدعم الحكومي مطلوب، اذ ان أداء سوق الإنشاءات في الكويت كان ضعيفا على مدى السنوات الخمس الماضية، حيث كان عدد المشروعات التي أرسيت على المقاولين أقل من عدد المشروعات التي تم إنجازها.

وحسب بيانات ميد بروجكتس، شهد عام 2014 ترسية الكويت عقودا بقيمة 6,6 مليارات دولار قبل انخفاض أسعار النفط وخفض الإنفاق على المشاريع، ومنذ ذلك الحين، هبطت القيمة الإجمالية لترسيات العقود الى القاع لتصل الى 1,5 مليار دولار في 2017 قبل أن تنتعش إلى 3,3 مليارات دولار في 2018.

وأضافت المجلة أنه على الرغم من طبيعة السوق التي يصعب التنبؤ بها، فإن بعض المشاريع تنتقل إلى مرحلة الإنشاء، ويبدو ان القطاع العام يحكم قبضته على السوق في 2019، حيث لا يزال سوق العقارات في القطاع الخاص يواجه تحديات في ضوء تقارير تحدثت عن وجود ما يصل إلى 50 ألف شقة شاغرة في الكويت نتيجة مغادرة الوافدين للبلاد.

قطاع منحرف

وقالت المجلة ان النتائج السلبية تعني أن قطاع البناء ككل لا يوفر للشركات العاملة في الكويت طلبات جديدة كافية لتحل محل العمل الذي يتم الانتهاء منه، وستستغرق الأرقام وقتا حتى تصبح إيجابية. وبرغم أن القيمة الإجمالية للترسيات تضاعفت تقريبا في 2018 عند مقارنتها بـ 2017، إلا أن الفارق الصافي كان لا يزال سالبا لأنه تم إكمال أكثر من 5 مليارات دولار من العقود. وتعكس هذه القيمة العالية للإنجاز القيمة العالية للترسيات قبل 4 سنوات في 2014. ويؤكد مستشارون على ان ثمة مشاريع جديدة، لكن الحذر يكمن في صعوبة التنبؤ بالمشروعات التي ستدخل حيز التنفيذ في سوق الإنشاءات الكويتي عند مقارنتها بأسواق دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى كالإمارات والسعودية لان الكويت لا تزال سوقا صغيرا وتزدهر تقليديا بحفنة من مشاريع البناء الكبرى التي شملت في الماضي الجامعات والمستشفيات ومقار الشركات.

يقول مستشار محلي «هناك عدد قليل من المشاريع الجديدة الكبرى في المراحل الأولى من التطوير، والمشكلة هي أن المشاريع في هذه المرحلة تخضع للتصرفات بشكل خاطئ للغاية، وغالبا ما تمثل الموافقات السياسية والحكومية عليها مشكلة، وهذا يؤخر المضي قدما».

مشاريع الشراكة بين القطاعين

وأوضحت المجلة ان نظرة لاستشراف المستقبل في مجال الإسكان تكشف عن ان الكويت تسعى لتسليم عصا القيادة للقطاع الخاص، فقد طرحت الهيئة هذا العام 4 مشاريع شراكة بين القطاعين العام والخاص في مدينتي جابر الأحمد وصباح الأحمد السكنيتين. وسيقوم من يقع عليهم الاختيار بتصميم وتمويل وبناء وتشغيل وإدارة وصيانة المشاريع. وتبلغ فترة الاستثمار لكل مشروع من مشاريع مدينة جابر الأحمد أكثر من 25 عاما، في حين ستستغرق فترة الاستثمار في حزم الأعمال السكنية والصناعية المتكاملة بمدينة صباح الأحمد 40 عاما و30 عاما على التوالي.

وهناك مشروعات أخرى كبرى مثل مشروع إعادة تطوير مدينة الأحمدي البالغة مدته 10 سنوات ويشمل بناء اكثر من 1800 وحدة سكنية مع المرافق المرتبطة بها.